

تأثير التحولات السياسية العربية بعد 2011 على واقع ومستقبل مؤسسات التكامل العربية The influence of arab political changes on the reality and future of arab integration institutions after 2011



الدكتور/ خالد بقاص

جامعة الوادي، الجزائر

beggas-khaled@univ-eloued.dz

تاريخ القبول للنشر: 2019/03/13

تاريخ الاستلام: 2019/02/27



ملخص:

تسعى الدراسة إلى بحث واقع مؤسسات التكامل العربية بعد موجة التحولات السياسية التي شهدتها الأقطار العربية منذ قيام الثورة التونسية أواخر سنة 2010، مروراً بمصر وليبيا وسوريا واليمن والأزمات الخليجية، وبحث تأثير تلك الأحداث وانعكاساتها على مستقبل تلك المؤسسات ومن أهمها جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الكلمات المفتاحية: التحولات السياسية؛ مؤسسات التكامل العربية.

Abstract:

The study aims to examine the reality of the Arab integration institutions after the wave of political transformations witnessed in the Arab countries since the revolution of Tunisia in late 2010, through Egypt, Libya, Syria, Yemen and the Gulf crises, and discuss the impact of these events on the future of these institutions, Especially the League of Arab States and the Gulf Cooperation Council.

key words: political changes; arab integration institutions.

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية موجة تحولات سياسية انطلقت شرارتها في دولة تونس أواخر سنة 2010، ولم تلبث أن انسحبت في وقت وجيز على دول عربية عدة بدءاً بمصر عبر ثورة شعبية عارمة أوائل سنة 2011، وهي ذات السنة التي اندلع فيها حراك شعبي في ليبيا وسوريا واليمن، وقد نتج عن تلك التحولات مشاهد وتحولات مست جوانب عديدة سياسية واجتماعية واقتصادية وإنسانية داخل تلك الدول. وقد جرى نقاش في عديد الأوساط العلمية والأكاديمية، بخصوص وضع وموقف مؤسسات التكامل العربية من تلك التحولات، ونتائج الأخيرة على عمل ونشاط تلك المؤسسات بعد سنوات من الوضع الجديد لدول الحراك السياسي.

لذلك تهدف الدراسة إلى بحث تأثير تلك التحولات على واقع مؤسسات التكامل العربية، والتي من أبرزها جامعة الدول العربية، ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك من ناحية تماسك أعضائها وفعالية أدوارها.

محاور الدراسة:

ستعالج الدراسة الموضوع المدروس من خلال ثلاث محاور أساسية يتطرق أولها إلى مخرجات التحولات السياسية العربية، فيما يتطرق الثاني إلى واقع مؤسسات التكامل العربية من خلال بحث مواقفها تجاه موجة التحولات العربية، في حين يركز المحور الثالث على مستقبل تلك المؤسسات في ظل الواقع العربي الجديد.

المحور الأول

مخرجات التحولات السياسية العربية بعد 2011

سيعالج هذا المحور أبرز مخرجات التحولات السياسية العربية من حيث أهم التجليات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في كل قطر عبر نظرة تحليلية لأبرز معالم التغيير، بعيدا عن سرد الأحداث والوقائع التي تحدث وتتكور يوميا.

أولاً- مخرجات التحول السياسي في تونس:

يعد التحول السياسي في تونس أولى التحولات العربية التي انطلقت نهاية سنة 2010، والتي كان عنوانها الثورة ضد حكم تسلطي دام لنحو ثلاث وعشرين سنة، بل أكثر من ذلك إذا ما احتسبت سنوات الرئيس الحبيب بورقيبة والتي لم تختلف عن نظام زين العابدين بن علي كثيرا.

وبغض النظر عن الأسباب المؤدية للتحول السياسي في تونس، فإن نتائج ما بعده شهدت عدة مسارات سياسية واجتماعية يمكن تلخيص أبرزها فيما يأتي:

1- صياغة دستور جديد: تعد انتخابات 23 أكتوبر 2011 أساسا لبدء مرحلة سياسية جديدة في تونس بعد الثورة، تمثلت في انتخاب المجلس التأسيسي الذي اعتبر أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة بصلاحيات تشريعية، حيث تمثلت وظيفة المجلس الرئيسية في كتابة دستور ما بعد الثورة، بالرغم من أنه باشر مهامه الأولى بانتخاب رئيس الجمهورية، ومع تشكيل الحكومة التونسية الأولى بعد الثورة اكتملت الأركان الأساسية للنظام الانتقالي التونسي⁽¹⁾.

وبالرغم من تأخر الإعلان عن الدستور إلى سنة 2014 إلا أن الوصول إلى اتفاق بشأنه كان انتصارا لكل التونسيين ضد التيارات المضادة في الداخل والخارج.

2- إرساء نظام ديمقراطي تداولي: بالرغم مما لحق الثورة التونسية من عقبات وعثرات واغتيالات سياسية وعدم استقرار حكومي، إلا أن عدم انزلاق البلاد إلى مشاهد الاقتتال على نحو ما وقع في ليبيا أو سوريا أو ما حدث من انقلاب على الشرعية الديمقراطية في مصر، يعد انتصارا للقيم الديمقراطية ولو لم تتحقق بالشكل المثالي، وفي هذا السياق يعد إجراء الانتخابات المحلية في 06 ماي 2018 خطوة إيجابية نحو استمرار العملية السياسية الديمقراطية في تونس⁽²⁾.

3- بداية إنفاذ مسار العدالة الانتقالية: تعد هيئة الحقيقة والكرامة من أبرز إنجازات تونس الجديدة، حيث أنشئت بمقتضى قانون عدد 53 المؤرخ في 24 ديسمبر 2013، والمتعلق بإرساء العدالة الانتقالية وتنظيمها، إذ تضم الهيئة خمسة عشر عضوا من ميادين واختصاصات مختلفة، تتولى كشف الحقيقة حول مختلف الانتهاكات ومساءلة ومحاسبة المسؤولين عنها، وجبر الضرر ورد الاعتبار للضحايا لتحقيق المصالحة الوطنية، ويغطي عمل الهيئة الانتهاكات الممتدة من شهر جويلية 1955 إلى حين صدور القرار المنشئ لها، وقد شهد العالم جلسات استماع علنية انطلقت منذ نوفمبر 2016 بخصوص ضحايا انتهاكات نظام الرئيس بن علي خلال فترة حكمه، وأثناء قيام الثورة التونسية، وحول مواضيع الفساد المالي وتزوير الانتخابات، وصولا إلى عقد جلسات بشأن الانتهاكات التي وقعت أثناء خروج المستعمر الفرنسي من تونس⁽³⁾.

وبرغم عدم وضوح آلية معاقبة الفاعلين وجبر ضرر الضحايا، وغيرها من صيغ العدالة الانتقالية، إلا أن تأسيس هذه الهيئة يدل على نهج سياسي واجتماعي وقانوني إيجابي يعد إحدى ثمرات التحول السياسي في تونس.

4- بالرغم من نجاح التحول الديمقراطي في تونس إلى حد ما مقارنة بدول "الربيع العربي" الأخرى، إلا أن الوضع الاقتصادي في البلاد لا زال يعاني الهشاشة من خلال عديد المؤشرات الاقتصادية الدالة ومنها معدلات البطالة التي شهدت ارتفاعا لتصل لنحو 15.5% في سنة 2017، وخصوصا لدى خريجي الجامعات، كما أنه كلما اتجهنا نحو المناطق الداخلية كلما زادت تلك النسب⁽⁴⁾.

ثانياً- مخرجات التحول السياسي في مصر:

يمكن تلخيص أبرز مخرجات التحول السياسي في مصر في النقاط التالية:

1- انتكاسة التحول الديمقراطي والعودة للحكم العسكري :

يمكن القول أن أبرز ملامح التحول في مصر كان نجاح ثورة يناير 2011، والتي استطاعت أن تعزل نظاما استمر في السلطة لأكثر من ثلاثين سنة، والوصول إلى أول انتخابات ديمقراطية في مصر وذلك سنة 2012، غير أن ذلك النجاح لم يكتب له البقاء لأكثر من سنة، حيث عادت البلاد من جديد إلى قبضة الحكم العسكري وذلك عبر انقلاب قاده الفريق عبد الفتاح السيسي والذي كان يشغل منصب القائد العام للقوات المسلحة المصرية في 03 يوليو 2013، لتدخل مصر مرحلة جديدة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية.

2- الوضع الاقتصادي بعد 2013:

شهد الاقتصاد المصري تراجعا حادا في جميع المؤشرات الاقتصادية، ويظهر ذلك من خلال:

- تطور عجز الموازنة سنة بعد سنة حيث بلغ نحو 4 مليار جنيه مصري في سنتي 2013/2014 بالرغم من تلقي نحو 10 مليار جنيه كمنح، إضافة إلى 35% من إيرادات الصناديق الخاصة، كما زاد العجز الكلي بالموازنة إلى 4.27 مليار جنيه سنة 2014/2015 رغم انخفاض أسعار البترول وخفض الحكومة لدعم الطاقة، وتلقي الحكومة المصرية منح بلغت 4.25 مليار جنيه، وقد ارتفع الدين العام

الداخلي والخارجي لمصر خلال سنتي 2015/2016 نحو 2.5 تريليون جنيه مصري (323 مليار دولار أمريكي) أي نحو 90% من الناتج المحلي الإجمالي⁽⁵⁾.

- تدهور قيمة الجنيه المصري، والذي شهد انخفاضا ملحوظا منذ قيام ثورة يناير، نظرا لعدم الاستقرار السياسي الذي شهدته البلاد، لكن مؤشراتته ازدادت سوءا بعد انقلاب يوليو 2013، فبعد أن كان سعر الجنيه مقابل الدولار الأمريكي يبلغ نحو 7 جنيهات عشية الانقلاب وصل إلى نحو 20 جنهما سنة 2016 أي بخسارة بلغت 13 جنهما في سنة واحدة، وهو ما نسبته 185%، ولم تتعاف العملة المصرية، إذ سجلت نحو 18 جنهما مقابل الدولار الواحد في أكتوبر 2018، وهو ما أثر بشكل سلبي جدا على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمواطن المصري، والذي ازداد فقرا إلى فقره، خاصة أن سقوط الجنيه لم يترافق مع سياسات حكومية تراعي أجر المواطن المصري والذي لم يشهد راتبه تحسنا منذ وقوع الانقلاب، حيث لم تفلح المليارات من الدولارات التي ضخّتها الدول الخليجية المتحالفة مع النظام الانقلابي في مصر في ابقاء تعافي الجنيه المصري، فقد أظهرت تقارير صادرة عن البنك المركزي المصري أن المساعدات الأجنبية لمصر بلغت في الفترة (2010-2016) نحو 31 مليار دولار، منها 12.5 مليار دولار لروحدها تلقتها في سنة 2013 فقط (أي في سنة الانقلاب)⁽⁶⁾.

3- تردي أوضاع حقوق الانسان:

تضمن التقرير الأمريكي الصادر سنة 2017 عن قسم الديمقراطية وحقوق الانسان التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، نحو 56 صفحة، تحدثت بشكل مفصل عن انتهاكات حقوق الانسان في مصر بدءا من الاغتيالات والاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري، وحالات السجون والتعذيب، ودور أجهزة الأمن والشرطة، والمحاكمات وإجراءاتها، والمساجين السياسيين، والقائمة طويلة من عناوين الاجراءات غير الحقوقية، حيث سجّل التقرير نقلا عن بيان صادر عن منظمة العفو الدولية في أوت 2017 تورط أفراد الأمن المصري في اختفاء مالا يقل عن 1700 شخص منذ 2015، وحسب تقرير آخر صادر عن منظمة التنسيق المصرية للحقوق والحريات وهي منظمة غير حكومية مقرها القاهرة، أن السلطات اعتقلت نحو 254 شخصا بشكل قسري خلال الستة أشهر الأولى من سنة 2017، وبشأن التعذيب نقل التقرير الأمريكي عن مركز النديم المصري غير الحكومي لإعادة تأهيل ضحايا العنف، توثيقه لما متوسطه 35 إلى نحو 40 حالة تعذيب شهريا، كما أورد تقرير آخر لمنظمة العفو الدولية في جويلية 2017 يتحدث فيه عن شهادات عائلات ضحايا قالت السلطات المصرية أنهم قتلوا في تبادل إطلاق النار مع الأمن المصري، حيث أثبت ذوهم بأن جثثهم أبانت عن علامات تعذيب وحرق واضحة في مواقع عديدة من أجسادهم، كما سجل التقرير حالات رصد لنشاط صحفيين مصريين وأجانب ومراقبة اتصالاتهم وفحص مراسلاتهم، وتفتيش منازلهم ومصادرة ممتلكاتهم دون أذونات قانونية وقضائية، ووصل الأمر إلى الاعتقالات، ومن أبرزها اعتقال مراسل قناة الجزيرة محمود حسين في ديسمبر 2016 واتهامه بنشر أخبار كاذبة وتشويه سمعة الدولة دون أن يحاكم محاكمة قانونية⁽⁷⁾.

ثالثاً- مخرجات التحول السياسي في ليبيا:

تعد الحالة الليبية من أعقد حالات التحول السياسي في المنطقة العربية، حيث ميّز العنف مرحلة الانتقال، نظراً للجوء نظام العقيد معمر القذافي إلى مقابلة المظاهرات بالعنف، وهو ما وُجد عنفاً داخلياً مضاداً وتدخلًا خارجياً انتهى بمقتل العقيد معمر القذافي، ومن أبرز مخرجات الوضع في ليبيا ما يلي:

1- استمرار التوتر وعدم الاستقرار السياسي والأمني، خصوصاً بعد دخول العقيد خليفة حفتر على خط المواجهة السياسية والعسكرية، والذي حاز على دعم بعض الأطراف الداخلية من قبل بقايا نظام القذافي، والخارجية خصوصاً نظام العسكر الانقلابي في مصر ونظام آل زايد في الإمارات العربية المتحدة، واللذين شاركا في قصف معارضي حفتر في الداخل الليبي، وهو ما أدى إلى استمرار الانقسامات السياسية والصراعات المسلحة في البلاد.

وبالرغم من تدخل الأمم المتحدة وسعيها لتوحيد الأطراف المتصارعة والمتمثلة في "حكومة الوفاق الوطني" ومقرها طرابلس، في الغرب، وما تسمى بـ "الحكومة الليبية المؤقتة"، ومقرها في مدينتي البيضاء وبنغازي الشرقيتين، إلا أن الوضع لازال يبرح مكانه.

2- أدت الاشتباكات المتواصلة بين الميليشيات والقوات الموالية لكل الحكومتين المذكورتين، إلى إضعاف الاقتصاد والخدمات العامة وقطاع الصحة العمومية، كما تسببت في نزوح داخلي لأكثر من 200 ألف شخص، وقد نتج عن الانفلات الأمني في البلاد تحول ليبيا لمركز رئيسي تنطلق منه قوارب المهاجرين الأفارقة إلى أوروبا، والذين تجاوزوا 200 ألف شخص خلال سنة 2017، وقد تعرّض عدد من المهاجرين غير الشرعيين الذين انتهى بهم المطاف في السجون الليبية للضرب والابتزاز والعنف الجنسي والعمل القسري في مراكز اعتقال غير رسمية، على يد الحراس والمليشيات والمهربين.

3- انهيار نظام العدالة الجنائية تقريبا منذ سنة 2014، إذ بقيت أغلب المحاكم المدنية والعسكرية في الشرق والجنوب مغلقة، فيما ظلت تشتغل في مناطق أخرى بقدرته منخفضة⁽⁸⁾.

ويبقى الرهان الوحيد لخروج ليبيا من ساحة العنف، يتمثل في توحيد الجهود السياسية الدولية التي تقودها الأمم المتحدة، إضافة إلى دور دول الجوار الليبي خصوصاً الجزائر وتونس، حيث إن استمرار تأزم الوضع في ليبيا سينعكس سلباً على أمن المنطقة المغاربية واستقرارها.

رابعاً- مخرجات التحول السياسي في سوريا:

يمكن القول إن الأزمة السورية كانت من أسوأ الأزمات التي حدثت في العالم منذ الحرب العالمية الثانية، إذ تحولت سوريا من بلد سياحي وحضاري بامتياز قبل سنة 2011، إلى أرض صراعات عسكرية ومقر لتجارب الأسلحة الفتاكة القادمة من كل اتجاه، والتي قضت على كل البنى التحتية في البلاد، وخلفت مئات الآلاف من القتلى والجرحى، وملايين النازحين داخل وخارج البلاد.

وقد أوضح تقرير للبنك الدولي نشر منتصف 2017 أن الصراع في سوريا، حتى أوائل عام 2017، قد ألحق أضراراً أو دماراً في حوالي ثلث المساكن ونحو نصف المنشآت الطبية والتعليمية، كما خلف أكثر

من 400 ألف قتيل واضطر أكثر من نصف السكان إلى مغادرة منازلهم في أكبر أزمة للاجئين منذ الحرب العالمية الثانية.

وخلص التقرير إلى أن ما يقرب من 538 ألف وظيفة تعرضت للتدمير سنويا خلال السنوات الأربع الأولى من الصراع، وفاقت نسبة البطالة 78%. وأدى استهداف المنشآت الصحية إلى تعطيل النظام الصحي بشكل كبير، مع عودة الأمراض المعدية كشلل الأطفال إلى الانتشار، ويُقدّر التقرير أن عدد السوريين الذين يموتون بسبب عدم الحصول على الرعاية الصحية أكبر من عدد المتوفين كنتيجة مباشرة للقتال. كما تعطلّ النظام التعليمي بسبب الأضرار التي لحقت بالمنشآت التعليمية وتحويل المدارس إلى منشآت عسكرية، إضافة إلى خفض إمدادات الكهرباء للمدن الرئيسية إلى حوالي ساعتين في اليوم مما أثر على عديد الخدمات الأساسية⁽⁹⁾.

وبعيدا عن الكوارث الإنسانية التي وقعت، فإن التدخل الروسي وقبله الإيراني في سوريا قد حوّل البلد إلى ساحة صراع دولي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، هذه الأخيرة التي استطاعت أن تمسك بزمام الأمور في معظم المناطق السورية، بفضل ترسانتها الحربية التي اختبرتها في الداخل السوري سواء تجاه المعارضين المسلحين أو المدنيين السوريين، وهو ما يشير مستقبلا إلى الدور الذي ستلعبه روسيا في سوريا بشكل خاص والمنطقة العربية بشكل عام.

خامساً- مخرجات التحول السياسي في اليمن:

بدأ التحول اليمن في 11 فيفري من العام 2011 عبر مظاهرات واحتجاجات سلمية توسعت في نحو ثمانية عشر محافظة، غير أن نظام علي عبد الله صالح واجهها بقمع مفرط كان أبرزها دموية ما حدث في ما سمي بجمعة الكرامة في 11 مارس 2011، والتي خلفت مقتل خمسين متظاهرا، وهو ما أدى إلى إعلان قيادات عديدة ضمن الجيش الانضمام إلى المظاهرات والمطالبة برحيل صالح، وفي ذات الوقت تقدم مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمبادرة مفادها تنحي صالح عن الحكم وتشكيل حكومة ائتلاف وطني، وبدء مؤتمر للحوار الوطني لمناقشة مسودة الدستور، وتشكيل دولة اتحادية من ستة أقاليم، غير أن الوضع على الأرض تغير مع قيام علي عبد الله صالح بالتحالف مع الحوثيين في سبتمبر 2011، وانقلابه على السلطة الشرعية التي وافق عليها قبل ذلك، لتدخل البلاد صراعا داخليا تطور إلى عنف مسلح زاد من تفاقمه إعلان المملكة العربية السعودية قيادتها لتحالف مع دول عربية سمّته بـ"عاصفة الحزم"، وذلك لدحر الانقلاب ومساندة السلطة الشرعية التي تشكلت بموجب المبادرة الخليجية، وذلك في 26 مارس 2015، وعقب ذلك زادت حالة الفوضى والقتال في الداخل، مما خلف أزمات إنسانية عميقة بالبلاد، ومع الرابع من شهر ديسمبر 2017 شهدت البلاد حدثا مهما تمثل في مقتل الرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح على يد الحوثيين، حلفائه بعد الانقلاب، لتواصل البلاد في حالة التدهور، دون أن تصل جهود منظمة الأمم المتحدة والأطراف الدولية إلى أي حلول نهائية توقف ما وصف بالكارثة الإنسانية في البلاد⁽¹⁰⁾.

المحور الثاني

واقع مؤسسات التكامل العربية أثناء وبعد التحولات السياسية العربية:

يسعى هذا المحور إلى بيان واقع مؤسسات التكامل العربية من خلال مواقف منظمي الجامعة العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية، تجاه ما سمي إعلامياً بـ "ثورات الربيع العربي"، مع الإشارة إلى عدم دراسة موقف اتحاد المغرب العربي والذي يعد تنظيماً مجمّداً منذ أوائل التسعينيات.

أولاً- موقف جامعة الدول العربية من التحولات السياسية العربية:

يمكن الانطلاق في هذا العنصر من حقيقة أن الجامعة العربية ليست منظمة فوق قومية، وبالتالي فإن قراراتها ما هي إلا انعكاس لواقع دولها، ولذلك فإن واقعها قبل انطلاق ما سمي بـ "ثورات الربيع العربي" كان واقعا هزيباً مثل انعكاسا لواقع الأنظمة العربية التي تشترك معظم دولها في نظم استبدادية ديكتاتورية عمّرت لما يزيد عن ثلاثين سنة، على غرار مصر واليمن وليبيا وتونس وسوريا أيضاً التي استمرت فيها عائلة حافظ الأسد عبر وريثه بشار.

والدلالة على ما تقدم يمكن ملاحظته ببساطة من خلال النظر لأبرز القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، والتي شهدت تراجعاً واضحاً، حيث عبّر موقف الجامعة وإلى غاية قيام "الثورة التونسية" في سنة 2011، على موقف هزيل تمثل فيما سمي بـ "المبادرة العربية" المطروحة منذ سنة 2002، والتي ما هي إلا مبادرة تطبيعية مع الكيان الصهيوني الذي رفضها عديد المرات.

1- موقف الجامعة من التحول السياسي في تونس:

أبدت الجامعة العربية قلقها من الأوضاع في تونس، ودعت جميع الأطراف إلى التوصل لإجماع وطني يخرج البلاد من أزمتها، واعتبرت ما يحدث شأنًا داخلياً، كما أعربت عن أملها في أن تتجاوز تونس الأحداث بسلام، لذلك وُصف موقفها بالحياد السلمي⁽¹¹⁾. ويفهم ذلك بشكل واضح، كون التجربة التونسية كانت أولى بوادر التحولات، لذلك لم تستطع الجامعة بلورة موقف واضح، خاصة أن الأحداث تسارعت تجاه الحل الإيجابي والسلمي.

2- موقف الجامعة من التحول السياسي في مصر:

ميّز التدرج موقف جامعة الدول العربية تجاه "ثورة يناير 2011" في مصر، إذ أصدرت بياناً رحّبت فيه بإعلان الرئيس مبارك عدم ترشحه للرئاسيات القادمة، ودعا البيان إلى التفعيل الفوري لدعوة عمر سليمان - نائب مبارك المعين خلال الثورة- إلى مؤتمر شامل للحوار الوطني بين كل القوى السياسية الوطنية المصرية، غير أن الموقف تغيّر في منتصف فبراير بعد تخلي مبارك عن سلطاته، حيث أشاد مجلس الجامعة في اجتماعه التشاوري بالثورات البيضاء والحضارية في مصر وتونس وبروح الشباب العربي الذي أثبت قدرته على التغيير والتطور وفرض إرادته على الأمة⁽¹²⁾.

غير أن الموقف اختلف في ذات الحالة المصرية مرة أخرى، من مؤيد للشباب ورغبتهم في التغيير إلى مؤيد للانقلاب العسكري الذي وأد أحلام وطموحات أولئك الشباب، حيث لم تتخذ موقفاً بشأنه، بل تعاملت معه، وتلك إشارة واضحة لقبوله، بالرغم من ارتكابه مجازر واضحة وصفتها عديد المنظمات

الحقوقية في الداخل والخارج، على عكس منظمة الاتحاد الإفريقي الذي كانت واضحة في توصيفها لما حدث بأنه انقلاب واتخذت قراراً بتعليق عضوية مصر في الاتحاد^(*).

3- موقف الجامعة من التحول السياسي في ليبيا وسوريا:

تميز موقف الجامعة العربية في الملفين الليبي والسوري بالاختلاف تماماً عن الحالتين المصرية والتونسية وكذلك اليمنية، ويمكن رصد موقفها في النقاط التالية:

- انطلقت في قراراتها ومبادراتها من دوافع سياسية محوطة بحسابات إنسانية، مع تجاهل تام لنصوص الميثاق، التي تؤكد على إبقاء الخلافات العربية داخل المظلة العربية وتجنب اللجوء إلى تقليص أو تجميد العلاقات الثنائية على مختلف الأصعدة، وعدم اللجوء إلى الحملات الإعلامية المضادة وعدم المشاركة في العقوبات الاقتصادية، وعدم ممارسة أي من أنواع الحصار ضد الدول الأعضاء.

- منحت الجامعة العربية مبرراً سياسياً لتدخل حلف الأطلسي عسكرياً في الحالة الليبية، مع استنفاد الآليات العربية الممكنة لتسوية الصراع وحماية المدنيين، ومناقضة موقفها المبدئي المعلن على مستوى وزراء الخارجية العرب في أغسطس 2011 بشأن إبقاء التسوية في إطار المظلة العربية، واستبعاد التدويل، وممانعة أي تدخل عسكري أجنبي في سوريا، ولجأت في يناير 2012 إلى مجلس الأمن الدولي، لتطرح عليه فكرة تشكيل قوة عربية أممية للتدخل في سوريا.

- منعت الجامعة ممثلي كل من ليبيا وسوريا من المشاركة في اجتماعات مجلس الجامعة العربية، وهو ما أدى إلى افتقاد قنوات التواصل والضغط المباشر على كلا النظامين.

- عدم توفر مصدر مستقل تابع للجامعة بشأن تطورات الأوضاع في كل من سوريا وليبيا.

- غياب واضح لدور الجامعة في مرحلة ما بعد القذافي خصوصاً مسألة توفير مناخ سياسي ملائم لبناء المؤسسات الليبية الجديدة⁽¹³⁾.

4- موقف الجامعة من التحول السياسي في اليمن:

تركت الجامعة العربية الملف اليمني بحوزة دول مجلس التعاون التي أطلقت مبادراتها لحل الأزمة في اليمن، والتي شهدت فشلاً ذريعاً كان أبرزه تمرد علي عبد الله صالح عليها وعودته إلى اليمن معلناً تحالفه مع الحوثيين، ومدخلاً اليمن في قائمة أفقر دول العالم وأكثرها بؤساً وحاجة

ثانياً- موقف مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

يمكن القول أن أبرز مؤشر يمكن الانطلاق من خلاله في هذا العنصر، هو لجوء أول ضحايا التحولات من رؤوس النظم السياسية العربية المهارة - وهو الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي- إلى المملكة العربية السعودية، والتي تعد أبرز قادة مجلس التعاون، وهو ما يفسّر موقفاً أولياً على الأقل مفاده احتضان النظم المستبدة وغير الديمقراطية والدفاع عنها. وقبل الخوض في المواقف يمكن رصد المخاوف الخليجية من موجة التحولات السياسية العربية، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- التخوف من انعكاسات التحولات السياسية إلى داخل دول الخليج، خشية قيام مطالبات

شعبية بالإصلاح والتغيير الديمقراطي في تلك الدول.

- وصول الحركات الإسلامية للسلطة عبر الانتخابات، وخاصة في مصر والتي تعد طرفا مهما في الساحة العربية.

- الأوضاع المضطربة التي شهدتها البحرين، والتي أثارت مزيدا من المخاوف لدى باقي دول الخليج، والتي دفعت باتجاه تعاون عسكري وأمني خليجي لمواجهة ذلك التحرك، خاصة مع وقوف إيران مع الحراك في البحرين.

- الدعم الإقليمي الذي شهدته "الثورات العربية" من قبل تركيا وقطر وهو ما اعتبرته باقي دول الخليج تحالفا ضدها.

وبناء على ما تقدم من مخاوف يمكن تلخيص أبرز مواقف دول مجلس التعاون في العناصر التالية:

- تباينت المواقف من التحولات السياسية العربية، وهو ما أفقد المجلس إمكانية استصدار قرارات مشتركة، حيث أيدت دولة قطر جميع تلك التحولات، وساندتها سياسيا وإعلاميا، أما سلطنة عمان فاتخذت موقفا شبه محايد على الساحة الخارجية، وعملت على احتواء التحركات الشعبية التي شهدتها السلطنة في الداخل سنة 2011، في حين عارضت بقية دول مجلس التعاون تلك التحولات، واتخذت موقفا سلبيا بشأنها، وذلك في كل من تونس ومصر واليمن، غير أنها تباينت في مواقفها تجاه بعض أنظمة الحكم التي لم تكن على وفاق معها على غرار النظامين الليبي والسوري، حيث دعمت المطلب الشعبية هناك والتي سعت للقضاء على نظامي العقيد معمر القذافي في ليبيا وبشار الأسد في سوريا.

- انعكست المواقف تجاه التحولات السياسية العربية على بنية المجلس وعلاقاته الداخلية، ففي الوقت الذي نشطت فيه الدعوة الى تحويل الإطار التعاوني الخليجي إلى اتحاد، فوجئ المجتمع الدولي بسحب كل من المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين سفراءها من دولة قطر احتجاجا على دعمها للتحولات العربية وعلاقاتها مع حركة الإخوان المسلمين في مصر والعالم.

- تسبب خوف الدول الثلاث المقاطعة لقطر من إمكانية شغل الإسلاميين لمركز معتبر في التحول السياسي في اليمن، في أن ينجح الحوثيون المدعومون إيرانيا في السيطرة على مقاليد الأمور في اليمن، وهو ما أدخل تلك الدول في معضلة أكبر عكسها الوضع الأمني والسياسي اليمني بعد إعلان السعودية قيادتها تحالفا عسكريا للقضاء على الحوثيين، استمر لسنوات مخلفا فشلا خليجيا ذريعا وأزمة إنسانية كارثية في اليمن⁽¹⁴⁾.

المحور الثالث

مستقبل مؤسسات التكامل العربية في ظل الواقع العربي الجديد

أولاً- مستقبل جامعة الدول العربية:

انطلاقاً مما تم ذكره من مواقف حول التحولات السياسية في المنطقة العربية، فإن جامعة الدول العربية تتجه إلى مزيد من الانحدار والابتعاد عن مطامح الشعوب العربية وواقعها، وتعزى أهم تلك السلبيات إلى العناصر التالية:

- غياب الديمقراطية عن معظم دول الجامعة، لذلك تعد الجامعة حامية لتلك النظم ومدافعة عنها لا عن شعوبها وتطلعاتهم.

- سيطرة الدول الخليجية عن القسط الكبير لتمويل المنظمة، وبالتالي انعكاس المواقف تبعاً لمصالح الممولين.

- أصبحت الجامعة أكبر داعم للتيار المعارض لمطالب الشعوب، باعتبارها المشرع الأول للنظم الانقلابية والعسكرية في المنطقة العربية، ولا أدل على ذلك من تعيين أحمد أبو الغيط - آخر وزير خارجية لنظام مبارك خلال الثورة الشعبية ضده- أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، وذلك منذ 01 جويلية 2016.

- توجه غالبية دول المنظمة إلى التطبيع المباشر مع الكيان الصهيوني، وهو ما معناه قبر القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية وهي قضية فلسطين.

- سيادة الإرادة القطرية للدول الأعضاء على الإرادة العربية الجامعة والموحدة، مما انعكس على أداء الجامعة في معظم القضايا العربية الهامة⁽¹⁵⁾.

يمكن القول أن الحل الرئيس لتفعيل أداء جامعة الدول العربية يتمثل في عملية إصلاح شاملة لهيكل ومؤسسات المنظمة، وهو ما لا يتحقق في ظل بقاء غالبية دول المنظمة تحت الاستبداد والديكتاتوريات.

ثانياً: مستقبل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

يبدو أن انخراط عديد دول مجلس التعاون في إفشال مسار التحولات السياسية العربية منذ 2011 والتي برز بشكل واضح في الحالة المصرية، أثر سلباً على واقع دول مجلس التعاون داخلياً وإقليمياً وحتى دولياً، حيث أن ارتفاع مستويات الدخل الفردي للدول الخليجية، لم يمنع بروز عديد المشاكل الاجتماعية داخلياً، والتي سببها غياب الديمقراطية وحرمان عديد المواطنين من التمثيل السياسي، وهو ما انعكس في قيام عديد الجماعات المتطرفة التي تهدد استقرار تلك البلدان من حين لآخر، فضلاً عن اغتصاب النخب الخليجية عن الأنظمة التي تحكمها.

أما إقليمياً فقد أثبتت التحولات السياسية العربية وجود شرخ عميق في جسد مجلس التعاون، بسبب ضعف التنسيق بين دوله في المواقف ذات الاهتمام المشترك، فبينما دعّمت قطر موقف الشعوب العربية في كل من مصر وتونس وليبيا، عارضت كل من المملكة العربية السعودية والإمارات والبحرين ذلك

الدعم، بل تعدّته إلى مقاطعة قطر ثم قطع العلاقات الدبلوماسية معها منذ سنة 2017 وهو ما أثر على العلاقات السياسية الاقتصادية والاجتماعية لدول مجلس التعاون، خاصة أن الدول المقاطعة التقت مع قطر في عديد المواقف كالأزمة السورية والأزمة اليمنية في بدايتها، وكذلك الأزمة البحرينية⁽¹⁶⁾. وقد ترك حصار الدول الثلاث لقطر انعكاسات سلبية قد تعصف بمستقبل مجلس التعاون، بل قد يتجاوز الأمر إلى تهديد أمن واستقرار دوله فرادى، نظرا لما خلفه من منح مزيد من الفسحة للدور الإيراني في المنطقة والذي استطاع أن ينتصر على دول مجلس التعاون في بينات عربية جديدة، فبعد أن أصبح لإيران الدور الرئيس في صياغة الواقع العراقي بعد 2003، ثم اللبناني خصوصا بعد 2006، تمكنت أيضا من لعب دور رئيس في الواقع السوري بعد سنة 2011، ثم التحكم بمقاييد الأمور في الداخل اليمني عبر دعم جماعة الحوثيين بعد الانقلاب على المطالب الشعبية اليمنية بعد 2011 فبالرغم من قيادة السعودية لتحالف عربي ضم دولاً عربية عديدة منذ 2015، إلا أن الواقع اليمني يزداد سوءاً على مختلف الأصعدة، وذات الوضع اليمني يوضح إلى حد بعيد اختلاف الأهداف حتى بين الدول التي ادّعت التنسيق وتطابق المواقف، وقد برز ذلك في تحركات القوات الإماراتية في الداخل اليمني، والتي تبتعد تماما عن الأهداف السعودية هناك.

كل هذه النقاط تشير بشكل واضح إلى مستقبل سلبي ومضطرب لواقع دول مجلس التعاون ولدوره الإقليمي الذي تراجع لصالح الدورين الإيراني والتركي، وهو ما يهدد بقاء المجلس واستمراره⁽¹⁷⁾.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة يمكن القول أن التحولات السياسية العربية كشفت عن هشاشة المؤسسات التكاملية العربية سواء الإقليمية أو الفرعية، وذلك بسبب الفجوة الكبيرة بين توجهات تلك المؤسسات التي فضلت الدفاع عن مصالح الأنظمة السياسية التي تشكّلها بدلا من الدفاع عن قيم وطموحات الشعوب المنضوية تحتها والساعية إلى الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والرفاهية الاقتصادية، وهو ما يبقى على حالة الاغتراب الكبير بين غالبية النظم السياسية العربية وشعوبها.

الهوامش:

(1) عز الدين عبد المولى، "أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي"، 2013/02/14، www.studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777.html.

(2) فتحي الجراي، "مستقبل المشهد السياسي في تونس بعد الانتخابات البلدية"، 2018/05/23، <http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2018/05/180523113909205.html>.

(3) الموقع الإلكتروني الرسمي لهيئة الحقيقة والكرامة، تونس، [www.ird.tn\(27/10/2018\)](http://www.ird.tn(27/10/2018)).

(4) موقع البنك الدولي، "تونس: الأفاق الاقتصادية- أبريل 2018" 2018/04/16، <http://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/economic-outlook-april-2018>.

(5) أحمد ذكر الله، "المشهد الاقتصادي"، 2018/10/02، <https://eipss-eg.org/>.

(6) موقع قناة روسيا اليوم الإلكتروني، "مصر تكشف حجم المساعدات التي حصلت عليها في 6 سنوات"، 2016/09/01، <https://arabic.rt.com/news/839051>.

(7) United States, Department of State, Bureau of Democracy, Human Rights and Labor, Country Reports on Human Rights Practices for 2017.
<https://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/2017/>.

(8) منظمة هيومن رايتس ووتش، "ليبيا: أحداث عام 2017"، 2018،

<https://www.hrw.org/ar/world-report/2018/country-chapters/313420>.

(9) موقع البنك الدولي، "الأثار المرئية للحرب في سوريا ربما تكون مجرد غيض من فيض"، 2017/07/10،

www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/07/18/the-visible-impacts-of-the-syrian-war-may-only-be-the-tip-of-the-iceberg.

(10) موقع الجزيرة نت، "أبرز محطات الثورة اليمنية"، 2018/02/07،

<http://www.aljazeera.net/programs/newsreports/2018/2/7>.

(11) محمد ربيع محرم الدبهي وهاني محمد عبد الرسول، "دور جامعة الدول العربية في حل القضايا السياسية والاقتصادية"، المركز

الديمقراطي العربي، 2018/04/04،

<https://democraticac.de/?p=53483>.

(12) المرجع نفسه.

(*) أنهى الإتحاد تعليق عضوية مصر بعد انتخابات سنة 2014 التي فاز فيها قائد الانقلاب العسكري عبد الفتاح السيسي.

(13) ابراهيم منشاوي، "سؤال المستقبل: جامعة الدول العربية.. إلى أين؟" المركز العربي للبحوث والدراسات، (مارس 2014).

www.acrseg.org/2585.

(13) أحمد سعيد نوفل وآخرون (فريق الأزمات العربي)، "أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي"، مركز دراسات

الشرق الأوسط، الأردن، ع 8. مارس 2015، ص 20-04.

(14) أحمد سعيد نوفل وآخرون (فريق الأزمات العربي)، "أزمة دول مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي"، مركز دراسات

الشرق الأوسط، الأردن، ع 8. مارس 2015، ص 20-04.

(15) ابراهيم منشاوي، مرجع سابق.

(16) أحمد محمد أبوزيد، "الواقعية الجديدة ومستقبل دول مجلس التعاون الخليجي بعد ثورات الربيع العربي"، سياسات عربية، ع 17.

نوفمبر 2015، ص 27-13.

(17) المرجع نفسه، ص 27-13.